الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/CM/48/2
AU/STC/FMEPI/MIN/2(I)

Distr.: General
19 February 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة الثامنة والأربعون

الاتحاد الأفريقي
اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي*
الدورة الأولى

الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
أديس أبابا، ٢٥ و ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٥

مشروع ورقة المسائل المطروحة

أولا- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

١- بعد مُضي خمسين عاما على الاجتماع الذي عقدته في أديس أبابا البلدان الأفريقية الثلاثة والثلاثون الأولى الحاصلة على الاستقلال، لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي، تحول القارة أنظارها نحو السنوات الخمسين القادمة. وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للاتحاد الأفريقي، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن التزامهم بمواصلة السعي لتحقيق الرؤية الشاملة لأفريقيا المتمثلة في قارة أفريقية متكاملة يعمها الرخاء والسلم ويقودها مواطنوها وتشكل قوة دينامية في المسرح العالمي. وفي هذا السياق، أصدروا خلال الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي إعلانا رسميا يحدد المجالات ذات الأولوية لتنمية أفريقيا خلال السنوات الخمسين المقبلة.

٢- ولكفالة ترجمة هذا الإعلان الرسمي إلى واقع، بوصفه أساسا للتحول الهيكلي لأفريقيا، كلف رؤساء الدول والحكومات مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بإعداد رؤية جديدة للقارة تُعرف باسم خطة عام ٢٠٦٣، وذلك وفق نهج يركز على الإنسان.

* تحل اللجنة الفنية المتخصصة محل مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين ومؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل. وتجمع اللجنة بين وزراء المالية والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي.

٣- واسترشادا بالتوصيات والاستنتاجات الصادرة عن الدورة العادية الحادية والعشرين، أُعدت خطة عام ٢٠٦٣ من خلال عملية تشاورية شاركت فيها مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة، منهم الأفريقيون في المهجر والجماعات الدينية والقطاع الخاص والشبان والنساء وخبراء التخطيط والمجامع الفكرية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وكذلك راعت هذه العملية واستعرضت أطرا وطنية وإقليمية وقارية من قبيل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وبرنامج الحد الأدنى للتكامل، فضلا عن التجارب الإنمائية الماضية لأفريقيا، بما فيها إعلان مونروفيا وخطة عمل لاغوس ومعاهدة أبوجا.

٤- واعتمد رؤساء الدول والحكومات خطة عام ٢٠٦٣ خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأوصوا بأن يعمل جميع أصحاب المصلحة من أجل إنجاح تنفيذ الخطة. ولهذا السبب، اختير للاجتماعات السنوية المشتركة الأولى للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين موضوع ''تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية''.

٥- وتترتب على التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٦٣ بعض الآثار في المجالات ذات الأولوية، وبالأخص مجالات التخطيط الإنمائي وتعبئة المواطنين وتمويل التنمية التي تتطلب اتخاذ إجراءات محددة. أولا، فيما يتعلق بالتخطيط الإنمائي، ولكي يتم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، التي تشكل إطارا قاريا، تنفيذا فعالا على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الدول الأعضاء، يجب إدماجها في أطر التخطيط الإقليمية والوطنية. والفكرة هي أن أُطر التخطيط الوطنية من قبيل رؤى الأجل الطويل وخطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر ينبغي أن تتضمن وتعكس التطلعات والغايات المحددة في خطة عام ٢٠٦٣، لكفالة التمكن من تخصيص الموارد البشرية والمالية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ الخطة. وينطبق الأمر نفسه على المستوى الإقليمي فيما يخص أطر التخطيط الرئيسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية. ثانيا، في مجال تعبئة المواطنين، يتمثل الهدف في كفالة تولي المواطنين زمام الأمور على جميع المستويات من أجل التنفيذ السلس والفعال لخطة عام ٢٠٦٣. ثالثا، فيما يتعلق بتمويل التنمية، من الواضح أن خطة عام ٢٠٦٣ لا يمكن تنفيذها بدون وسائل وطرائق تمويل مناسبة. وتدعو الحاجة إلى اعتماد إستراتيجية شاملة لتعبئة الموارد تستند إلى استثمارات تدريجية في مجالات التركيز (مثل ثورة المهارات من أجل القرن الحادي والعشرين، أو التحول الاقتصادي أو ربط الهياكل الأساسية). وستشكل هذه الإستراتيجية أساسا لوضع وتنفيذ خطط التمويل على المستويات الوطني والإقليمي والقاري.

باء- أهداف ورقة المسائل المطروحة

٦- الهدف من ورقة المسائل المطروحة هذه أن تشكل أساسا للمناقشة بشأن أفضل السبل لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وبشأن الأدوار التي يمكن أن يؤديها الوزراء وغيرهم من أصحاب المصلحة المشاركين في مؤتمر الوزراء في تلك العملية. وبصورة أخص تسعى الورقة إلى إثارة المناقشات بخصوص المسائل التالية:

(أ) الكيفية التي يمكن من خلالها تعميق وعي الجمهور ومعرفته بخطة عام ٢٠٦٣ من خلال عرض السمات الرئيسية للخطة وخطة السنوات العشر الأولى وإطار النتائج وترتيبات الرصد والتقييم وأُطر التمويل والشراكات؛

(ب) حشد الالتزامات وتعزيزها دعما لخطة عام ٢٠٦٣ وإيضاح الأدوار، بما في ذلك ما يتصل بتمويل خطة السنوات العشر وإدراجها في التشريعات المحلية؛

(ج) تحديد السبل العملية لتمويل خطة السنوات العشر الأولى، بما فيها المشاريع والبرامج الرئيسية وغيرها من المبادرات الإستراتيجية بسبل منها على سبيل المثال شراكات القطاع العام والقطاع الخاص وأسواق رؤوس الأموال وغير ذلك من الأدوات المبتكرة؛

(د) تحديد وتعزيز شراكات مناسبة وموجهة بعناية بهدف تمويل وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى.

٧- ومن المتوقع خلال مؤتمر الوزراء لهذا العام أن يتوصل الوزراء المكلفون بالشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، فضلا عن القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين والأوساط الأكاديمية وغيرهم من أصحاب المصلحة، إلى ما يلي:

(أ) توصيات بشأن كيفية إدماج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى في الأطر الوطنية والإقليمية؛

(ب) توصيات بشأن استراتيجيات محددة لتمويل المشاريع الرئيسية وغيرها من المبادرات الإستراتيجية لخطة عام ٢٠٦٣؛

(ج) توصيات بشأن استراتيجيات التعبئة وكيفية إنشاء الشراكات والاتفاقات لخطة عام ٢٠٦٣.

جيم- هيكل ورقة المسائل المطروحة

٨- يقدم الفرع الثاني لمحة عامة عن خطة عام ٢٠٦٣ ويعالج سبل إدراجها في التشريعات المحلية. ويستعرض الفرع الثالث الآثار المترتبة على التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٦٣ فيما يتعلق بالتخطيط الإنمائي. ويتناول الفرع الرابع تعبئة عامة الجمهور لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ على المستويين الوطني والإقليمي. وأخيرا يركز الفرع الخامس على استراتيجيات تمويل الخطة. وتلي كل فرع مجموعةٌ من القضايا المطروحة للمناقشة.

ثانيا- إدراج خطة عام ٢٠٦٣ في التشريعات المحلية

ألف- ما هي خطة عام ٢٠٦٣؟

٩- تتألف خطة عام ٢٠٦٣، التي تهدف إلى تحقيق التحول الهيكلي لأفريقيا، من ثلاثة مكونات رئيسية هي: الرؤية، وإطار التحول، وخطط العمل الخمس التي مدة كل منها عشر سنوات.

١٠- وتستند الرؤية إلى الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي السابق ذكره، وإلى المساهمات التي قُدمت خلال مشاورات واسعة النطاق أُجريت مع عامة الجمهور. وتتكون الرؤية من سبعة تطلعات رئيسية على النحو التالي:

(أ) تحقيق الازدهار في أفريقيا على أساس النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة؛

(ب) تحقيق التكامل والاتحاد السياسي في القارة استنادا إلى المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية؛

(ج) بناء أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون؛

(د) بناء أفريقيا مسالمة وآمنة؛

(هـ) بناء أفريقيا ذات هوية ثقافية راسخة وتراث مشترك وقيم وأخلاقيات موحدة؛

(و) بناء أفريقيا تقود فيها الشعوب مسيرة التنمية وتُحرر الطاقات الكامنة للمرأة والشباب؛

(ز) بناء أفريقيا قوية ومتحدة تتمتع بنفوذ عالمي وتضطلع بدور شريك يُعتد به.

١١- ويتضمن إطار التحول غايات ومجالات ذات أولوية محددة ونتائج مستهدفة لخطة عام ٢٠٦٣، كما يتضمن استراتيجيات لتحقيقها. وقد حُددت عند الاقتضاء أبعاد وطنية وإقليمية وقارية للنتائج المستهدفة في كل مجال من المجالات

ذات الأولوية. ويتطرق الإطار بإيجاز كذلك للترتيبات المؤسسية للتنفيذ والرصد والتقييم والتمويل والشراكات وبناء القدرات والاتصال ومشاركة المواطنين.

١٢- وقُسمت فترة السنوات الخمسين التي تغطيها خطة عام ٢٠٦٣ إلى خمس خطط عمل مدة كل منها ١٠ سنوات تُنفَّذ على مدى فترة الخمسين سنة المقبلة. وتتضمن خطط السنوات العشر غايات خطة عام ٢٠٦٣ ومجالاتها ذات الأولوية ونتائجها المستهدفة واستراتيجياتها على المستويات الوطني والإقليمي والقاري. وتتضمن أيضا تفاصيل عن التنفيذ والرصد والتقييم والتمويل والشراكات وتنمية القدرات واستراتيجيات الاتصال اللازمة للتنفيذ.

١٣- وقد جرى إعداد مشروع خطة السنوات العشر الأولى، ويعتبر عملا قيد التنفيذ يُتوقع أن يصب فيه مزيد من الإسهامات من سلطات إدارة قطاعي التنمية والتمويل في أفريقيا ومن المسؤولين عن التخطيط والجماعات الاقتصادية الإقليمية، قبل وضعه في صيغته النهائية وتقديمه إلى رؤساء الدول والحكومات للنظر فيه خلال الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

باء- ما الفرق بين خطة عام ٢٠٦٣ والأطر الإنمائية السابقة؟

١٤- تشكل خطة عام ٢٠٦٣ نقطة تحول مفيدة وهامة عن الأطر الإنمائية السابقة. فهي تستند إلى مشاورات مع عامة الجمهور، وتراعي الخطط والأُطر الوطنية والإقليمية، مما يعزز سيطرة المواطنين على خطة عام ٢٠٦٣ ويكفل شعور الأفريقيين العاديين بأن العملية ونتائجها تهمهم. وكذلك فإن خطة عام ٢٠٦٣ موجهة نحو تحقيق النتائج، وقد اعتمدت آلية مُحكمة للتنفيذ والرصد والتقييم. وقد حُددت الغايات والنتائج المستهدفة وصيغت الاستراتيجيات على المستويات الوطني والإقليمي والقاري. وجرى تحديد أصحاب المصلحة على كل من هذه المستويات وإسناد المسؤوليات إليهم. ويُعتزم كخطوة أولى وضع خطة لتقييم وتنمية قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي التي ستشارك في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ ورصدها وتقييمها. وفي وقت لاحق، ستقدم الجماعات الاقتصادية الإقليمية الدعم التقني للدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات.

١٥- وقد كشفت المشاورات العامة عن وجود رغبة قوية لدى الأفريقيين في تحقيق بعض الأحلام القارية في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك إقامة شبكة قطارات عالية السرعة تربط بين العواصم والمدن الأفريقية، وإصدار جواز سفر أفريقي، وضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع. وقد أُدرجت هذه المسائل في خطة السنوات العشر الأولى ضمن مشاريع المسار السريع. ويشكل إعلام الجمهور بإدراج هذه المبادرات ضمن المشاريع ذات الأولوية في إطار خطة عام ٢٠٦٣ خطوة أولى حاسمة نحو تعبئة المواطنين الأفريقيين، ومن ثم كفالة التنفيذ الناجح للخطة. وقد أُعدت في هذا الصدد إستراتيجية اتصالات لتشجيع الأفريقيين على المشاركة في عملية خطة عام ٢٠٦٣ ونتائجها، وستُنفذ هذه الإستراتيجية على المستويات الوطني والإقليمي والقاري.

جيم – إدراج خطة عام ٢٠٦٣ في التشريعات المحلية

١٦- نظرا لكون خطة عام ٢٠٦٣ إطارا قاريا فإن الحاجة تدعو إلى إدراجها في الخطط الإقليمية والوطنية لضمان تنفيذها على نحو فعال وناجح. وقد بُذلت محاولات في إطار مشروع خطة السنوات العشر الأولى لتقديم بعض المبادئ التوجيهية العامة بشأن دور الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إدراج خطة عام ٢٠٦٣ في تشريعاتها (انظر الفقرة ٥ من مشروع خطة السنوات العشر الأولى)، غير أنها مبادئ توجيهية أولية تدعو الحاجة إلى قيام سلطات إدارة التنمية والتمويل في أفريقيا باستعراضها والتصديق عليها.

دال- القضايا المطروحة للمناقشة

١٧- تدعو الحاجة إلى معالجة المسائل التالية على المستوى الوطني:

(أ) ما هي المؤسسة أو المؤسسات التي ينبغي أن تتولى المسؤولية على مستوى الحكومات عن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؟

(ب) ما هي بعض السبل العملية الكفيلة بإدراج خطة السنوات العشر ضمن خطط التنمية الوطنية القائمة؟

(ج) كيف يمكن تعبئة القيادات الحكومية على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٦٣ ورصدها وتقييمها؟ فمثلا هل ينبغي لجميع الهيئات التشريعية الأفريقية أن تقرر اعتماد الخطة كأساس للتنمية الوطنية واستخدامها لتقييم المقترحات الإنمائية للجهاز التنفيذي؟

(د) ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لكفالة إدراج خطة عام ٢٠٦٣ في التشريعات المحلية على نحو يتواءم مع الخطط والأطر القانونية الوطنية؟

(هـ) ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان تحقيق النتائج المستهدفة القاعدية المبينة في خطة عام ٢٠٦٣؟

(و) ما هي التعديلات المطلوب إجراءها في نظم الرصد والتقييم والإبلاغ لتلبية احتياجات خطة السنوات العشر الأولى؟

(ز) هل ينبغي لجميع الدول الأعضاء اعتماد شكل ودورة موحدين للتخطيط والرصد والتقييم فور بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، أم هل يُفضل التقارب التدريجي؟

(ح) ما هي الآليات والهياكل التي ينبغي أن تضعها الدول الأعضاء قبل تنفيذ خطة السنوات العشر الأولى؟

١٨- وتدعو الحاجة إلى معالجة المسائل التالية على المستوى الإقليمي:

(أ) بالنظر إلى دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعميق عملية التكامل في أفريقيا، ما هي الأدوار المحددة التي ينبغي أن تقوم بها هذه الجماعات في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؟

(ب) هل ينبغي لجميع الجماعات اعتماد دورة موحدة للتخطيط والرصد والتقييم؟

(ج) هل ينبغي أن يكون هناك تباين إقليمي في مجموعة النتائج المستهدفة؟

(د) كيف ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؟

ثالثا- الآثار المترتبة على خطة عام ٢٠٦٣ في مجال التخطيط الإنمائي

١٩- لقد أظهرت الخبرة المكتسبة مؤخرا في مجال التخطيط الإنمائي في أفريقيا أنه لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، يجب أن تتمتع هذه الأهداف والغايات بالتأييد على المستوى الوطني وأن تُنفذ على ذلك المستوى أو حتى على مستوى أدنى. فمثلا اعتُمدت الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الدولي، غير أنه لكي تتحقق الغايات كان يتعين على البلدان إدراجها في أطر التخطيط الإنمائي الوطنية، بما في ذلك رؤيتها على المدى الطويل وخططها المتوسطة الأجل من قبيل الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر والخطط والسياسات القطاعية. ويشكل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مثالا قيما آخر، حيث حُددت الغايات على المستوى القاري في حين يجري التنفيذ على المستوى الوطني. ولكي يكون البرنامج فعالا، يتعين على الحكومات أن تدرج غاياته في خططها الإنمائية الوطنية وفي الخطط والسياسات الزراعية، مما يضمن تخصيص موارد مكرسة للبرنامج. وبالمثل، سيتعين إدراج خطة عام ٢٠٦٣ في الأطر الوطنية والإقليمية لكفالة تنفيذها الفعال. وعندما تُصبح الخطة مفهومة تماما على هذه المستويات ومدمجة في أطر التخطيط، ستتمكن البلدان

والجماعات الاقتصادية الإقليمية من تخصيص موارد بشرية ومالية ملائمة لتنفيذها. وعند ها تضطلع الجهات المعنية الرئيسية الأخرى مثل المانحين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العاملة على المستويات الوطنية أو الإقليمية بدورها، إذ تعمل هذه الجهات عادة في شراكة مع الحكومات لتصميم أُطر التخطيط الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتترتب على إدراج خطة عام ٢٠٦٣ في التشريعات المحلية آثار ضخمة بالنسبة للتخطيط الإنمائي، ولذلك تدعو الحاجة إلى الاستفادة من تجارب أفريقيا في هذا المجال.

ألف- تجارب أفريقيا في مجال التخطيط الإنمائي

٢٠- أفريقيا غنية بالتجارب في مجال التخطيط سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وهي تجارب تدعو الحاجة إلى الاستفادة منها لتحقيق التطلعات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣. فقد اتخذت أغلبية البلدان الأفريقية مبادرات للتخطيط الإنمائي الوطني منذ ستينات القرن العشرين، غير أن التخطيط الإقليمي ظاهرة أحدث عهدا. ويمكن تصنيف التخطيط الوطني في أفريقيا عموما إلى ثلاث فترات هي: أولا، فترة ما بعد الاستقلال وحتى ما قبل برامج التكيف الهيكلي؛ ثانيا التخطيط في عهد برامج التكيف الهيكلي؛ ثالثا، العودة إلى التخطيط في إطار برامج مكافحة الفقر (الأهداف الإنمائية للألفية) والنمو والعمالة. وقد كان التخطيط قبل برامج التكيف الهيكلي يهدف إلى تحقيق التحول الهيكلي ومعالجة أوجه فشل السوق، مع التركيز بوجه خاص على تنمية المهارات والزراعة والهياكل الأساسية. وشهدت هذه الفترة من التخطيط أداء يتميز بمعدلات نمو عالية نسبيا في أفريقيا حتى أوائل السبعينات، حيث سجل أكثر من ثلاثة أرباع البلدان الأفريقية معدلات نمو إيجابية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي الحقيقي. أما خطط ما بعد الاستقلال فلم تُسفر سوى عن نتائج متواضعة من حيث تحقيق الأهداف الشاملة للتحول الهيكلي. وكان إخفاق الخطط يرجع في معظمه إلى عدم استمرارية عملية التخطيط نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وأوجه الضعف المؤسسي والبيروقراطي، والعيوب في عمليات وضع الخطط وتنفيذها، وتحديد أهداف مفرطة في الطموح.

٢١- وفي ظل برامج التكيف الهيكلي جرى تقليص دور الدولة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية وتشجيع خصخصة المؤسسات العامة ورفع القيود التجارية، بهدف إبقاء العجز في الميزانيات والتضخم في مستويات منخفضة. وبينما نجحت برامج التكيف الهيكلي عموما في إعادة استقرار الاقتصاد الكلي في كثير من البلدان الأفريقية، فإن معدلات النمو السنوي شهدت في الغالب ركودا أو انخفاضا بالمقارنة إلى الفترة السابقة. وأضرت تلك البرامج أيضا بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية في كثير من الحالات.

٢٢- وعاد التخطيط إلى الظهور في أوائل القرن الحادي والعشرين، مع ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وكان الغرض من تلك الورقات التغلب على ما تركه عَقْدان من التكيف الهيكلي من آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والرفاه الاجتماعي. وأولت ورقات استراتيجيات الحد من الفقر في البداية أهمية فائقة للقطاعات الاجتماعية على حساب القطاعات الإنتاجية. غير أن نطاقها اتسع ليتجاوز الحد من الفقر ويحوي النمو الشامل للجميع والتحول الهيكلي وتكوين الثروة وإيجاد الوظائف، الأمر الذي أدى إلى اعتماد نُهج تخطيط أشمل في الآونة الأخيرة (انظر الوثيقة ECA, 2014a المعنونة "*Economic development planning in Africa: 50 years of experience*" (*التخطيط للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: ٥٠ عاما من الخبرة*).

٢٣- وجرت أيضا محاولات عديدة على المستوى القاري لوضع وتنفيذ أطر قارية للتصدي للتحديات المتعددة والمتنوعة التي تواجهها أفريقيا. فقد بلورت خطة عمل لاغوس لعام ١٩٨٠ على سبيل المثال رؤية أفريقيا للتحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية، ولكنها لم تحقق النتائج المرجوة بسبب تركيز البلدان في ذلك الوقت على برامج التكيف الهيكلي. أما معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١، التي سعت إلى إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية، والتي تضمنت بعض التزامات خطة عمل لاغوس، فقد مُنيت بالفشل أيضا بسبب ما ساور البلدان من قلق إزاء التكامل وإزاء التنازل عن سيادتها لصالح هيئة إقليمية. وفي عام ٢٠٠١، اعتُمد برنامج النيباد سعيا لوضع نهج أكثر إستراتيجية إزاء تسريع وتيرة خطة أفريقية للتحول الاجتماعي-الاقتصادي والتكامل. وتضمنت الشراكة برامج قطاعية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٢٤- وفي حين لم تحقق جميع التجارب في مجال التخطيط نتائج إيجابية من حيث النواتج الإنمائية، فإن التجارب الحديثة قد أوفت بالغرض إلى حد كبير وتَعِد بمستقبل أكثر إشراقا، كما يدل على ذلك كون أفريقيا تؤوي الآن ما يزيد على عشرة من الاقتصادات الأسرع نموا في العالم، والتوقعات توحي بأن تستمر الأمور على هذا المنوال في الأجل المتوسط. وقد أدت المناقشات المستمرة وحوار السياسات الدائر حول تجارب أفريقيا في مجال التخطيط الإنمائي إلى تحديد عدد من التحديات التي يواجهها المخططون، وهي تحديات تناقش فيما يلي.

باء- التحديات التي قد تعيق التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٦٣

١- القدرات في مجال التخطيط الإنمائي

٢٥- لقد أتاحت المشاورات الواسعة النطاق التي أجريت مع القائمين بالتخطيط الإنمائي الفرصة للوقوف على بعض التحديات الرئيسية التي تعيق التخطيط الإنمائي في أفريقيا (انظر الوثيقة ECA, 2014a). وتتصل هذه التحديات بضعف القدرات التقنية والمؤسسية والمالية، وعدم الإلمام بأدوات التخطيط؛ وعدم كفاية القدرات في تحديد تكاليف الخطط؛ والفشل في تنفيذ الأنشطة ذات الألوية؛ والصعوبات المتصلة بربط الخطط بالميزانيات وأطر الإنفاق متوسطة الأجل. وثمة مشكلة أخرى تتمثل في عدم مهارة واضعي السياسات، ومخططي التنمية والعاملين التقنيين، وهي مشكلة تفاقمت بفعل هجرة ذوي الكفاءات. وتتأثر عمليات التخطيط الحالية كذلك سلبا بضعف التنسيق بين المؤسسات. كما أن تنفيذ الخطط الإنمائية ورصدها وتقييمها لا يخضع دائما للتنسيق عبر مختلف القطاعات والجهات المعنية والأقاليم والشركاء الإنمائيين. فوحدات الرصد والتقييم لا تتبع في كثير من الأحيان للوزارة الملائمة أو لا تتقاسم المعلومات مع جميع الوزارات المعنية. ويتعرض التخطيط كذلك للإعاقة بفعل الثغرات المالية الكبيرة التي تعيق تنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية ورصدها وتقييمها. وتؤثر جميع هذه التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية الشاملة المدرجة في الخطط الإنمائية الوطنية، كما أنها تمثل تحديات أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

٢- متانة النظام الإحصائي

٢٦- من الشروط الأخرى للتخطيط السليم والتنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٦٣ توفر البيانات والإحصاءات لوضع خطوط الأساس، بما يكفل الرصد والتقييم الفاعلين واعتماد التدابير التصحيحية عند الضرورة.

٢٧- ويواجه مجال الإحصاءات في أفريقيا تحديات عديدة منها عدم تخصيص ما يكفي من الموارد للأنشطة الإحصائية، والافتقار إلى القدرات المؤسسية والمرتبة المتدنية التي تحظى بها الإحصاءات في القارة، وعدم كفاية تنسيق الأنشطة الإحصائية، وعدم إيلاء اعتبار يذكر للخصوصيات الأفريقية عند وضع المعايير الدولية. ومع ذلك، فقد قُطعت أشواط كبيرة في هذا الصدد أصبحت أفريقيا بفضلها قادرة على إنتاج إحصاءات عالية الجودة تستنير بها القرارات العامة، ويعود الفضل في ذلك إلى البرامج القطرية والأطر القارية لتطوير الإحصاءات إلى جانب المبادرات القارية. وتشمل هذه المبادرات المساعي المبذولة للارتقاء بأهمية الإحصاءات في مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي ، وأمانات الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويوفر الميثاق الأفريقي للإحصاء وإستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا إطارا قانونيا لتنسيق إنتاج إحصاءات متسقة في أفريقيا. ومن المزمع أن يشجع هذا الإطار على النهوض بمستوى الإحصاءات. وفضلا عن ذلك، سوف يساهم كل من معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء ومركز التدريب الأفريقي في توفير وتعزيز الإحصاءات ذات الجودة والمعلومات الإحصائية وأفضل الممارسات في هذا المجال لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ورصدهما وتقييمهما.

٢٨- وعلى الرغم من كل ذلك، وبالنظر إلى ضرورة توفر البيانات للنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فهناك حاجة إلى إجراء مناقشات محددة، مثل المناقشات الجارية حاليا بشأن مفهوم ثورة البيانات. ويتيح مؤتمر وزراء العام الحالي فرصة للبدء في التفكير في هذا المجال.

جيم – القضايا المطروحة للمناقشة

(أ) ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لإعادة تنشيط التخطيط بصفة عامة على الصعيدين الوطني والإقليمي لفائدة خطة عام ٢٠٦٣؟

(ب) ما هي الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من تجربة أفريقيا في التخطيط الإنمائي بحيث تساعد في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؟

(ج) ما هي الطرائق والمبادئ الإرشادية التي ينبغي الأخذ بها على الصعيدين الوطني والإقليمي لإدراج خطة السنوات العشر في أطر التخطيط الإنمائي الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل؟

(د) ما الذي ينبغي أن تكون عليه المبادئ الإرشادية لتنفيذ ورصد وتقييم خطة السنوات العشر (على جميع المستويات) ؟

(هـ) كيف يمكن تلبية متطلبات خطة عام ٢٠٦٣ في مجال الإحصاءات والبيانات؟

(و) ما هي الأدوار التي يمكن إسنادها إلى المؤسسات القارية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، فيما يتصل بتنشيط التخطيط بصفة عامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ على وجه الخصوص؟

رابعا: تعبئة أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣

ألف– المبادرات الرامية إلى تعبئة دعم المواطنين لخطة عام ٢٠٦٣

٢٩– تجسد خطة عام ٢٠٦٣ الرؤية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة الأفريقيين؛ وبالتالي فإن تنفيذها على نحو فعال يقتضي التعبئة المتواصلة لجميع أصحاب المصلحة الأفريقيين بمن فيهم الأفريقيون في المهجر، واضطلاعهم بزمام المبادرة فيها، من خلال أنشطة التواصل والتوعية الفعالة، والحوار المطرد والشامل للجميع. فالمشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة وكسب تأييدهم أمران أساسيان لتحقيق خطة عام ٢٠٦٣.

٣٠– وفي الواقع، فإن خطة عام ٢٠٦٣ يُفترض أن تكون تشاركية بكل معنى الكلمة ومملوكة لجميع أصحاب المصلحة في القارة، وأن يشارك فيها مشاركة كاملة النساء والشباب على وجه الخصوص، بغرض بعث روح العمل المتضافر سعيا لتحقيق الرفاه للجميع والمصير المشترك تحت لواء قارة أفريقية موحدة وقوية (انظر الوثيقة AUC, 2014a المعنونة " *Agenda 2063: the Africa we want*" (*خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نريدها*)). وتحقيقا لهذا الغرض، تسعى خطة عام ٢٠٦٣ إلى تسخير موارد القارة، وبصفة خاصة شعوبها وتاريخها وثقافاتها، لإحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي المنصف والمتمحور حول الإنسان والقضاء على الفقر. فالخطة هي بمثابة دعوة للعمل موجهة لجميع الأفريقيين وذوي الأصول الأفريقية للاضطلاع بالمسؤولية الشخصية في مصير قارتهم واعتبار أنفسهم العناصر الرئيسية للتغيير والتحول. ولا مناص لشعوب أفريقيا وقادتها من التحلي بالعزيمة اللازمة، كما لا بد لهم من المشاركة والاعتماد على النفس والتضامن للنجاح في هذا المسعى.

٣١– وانطلاقا من ذلك، دعا المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه المنعقد في أيار / مايو ٢٠١٣ في أديس أبابا، مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، للاستمرار في تجويد مشروع الوثيقة الإطارية الأولى لوضع خطة عام ٢٠٦٣ عن طريق عملية تشاورية لا تستثني قطاعاً من قطاعات المجتمع الأفريقي. واستجابة لهذا الطلب، أجرت المفوضية سلسلة من الاجتماعات التشاورية وجلسات استثارة الأفكار على صعيد القارة بأكملها.

٣٢– وفي وقت لاحق، وبعد أن تسلم رؤساء الدول والحكومات نسخة مستكملة لمشروع الإطار الخاص بوضع خطة عام ٢٠٦٣ خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقودة في مالابو في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، أوعزوا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

ومصرف التنمية الأفريقي، أن تستمرا في شحذ الوعي بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وطلب المزيد من المساهمات من المواطنين الأفريقيين بغرض كفالة توليهم زمام الأمر. وطلبوا كذلك من الدول الأعضاء إجراء مشاورات على الصعيد المحلي بغرض رصد آراء طائفة واسعة من قطاعات المجتمع الأفريقي بشأن خطة عام ٢٠٦٣.

٣٣- واستجابة لهذه الطلبات، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي سلسلة من الاجتماعات التشاورية وجلسات استثارة الأفكار شاركت فيها مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب، والنساء، ومنظمات المجتمع المدني، وأفراد من الأفريقيين في المهجر فضلا عن المجمعات الفكرية والمؤسسات البحثية الأفريقية، وواضعي السياسات، والقطاع الخاص، والمنظمات الدينية. وإلى جانب ذلك، جرى تلقي إسهامات إضافية انبثقت عن الاجتماعات والمشاورات الوزارية القطاعية المعقودة على صعيد القارة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٣٤- وشكلت المشاورات التي نظمت بشأن خطة عام ٢٠٦٣ خطوة كبيرة إلى الأمام نظرا لأنها وفرت منبرا أتاح لأصحاب المصلحة تقاسم رؤيتهم بشأن ما يريدون أن تكون عليه أفريقيا في عام ٢٠٦٣ واقتراح ما ينبغي اعتماده من أهداف ومعالم على طريق التنفيذ فضلا عن عناصر التمكين الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها (انظر الوثيقة AUC, 2014b).

قائمة إرشادية بالمشاورات والمساهمات

الدول الأعضاء ١٤ دولة عضوا حلقات العمل الوطنية	**المشاورات الواسعة النطاق** القطاع الخاص الأكاديميون الأفريقيون المجامع الفكرية خبراء التخطيط المختصون في التنمية منظمات المجتمع المدني الأفريقيون في المهجر الشباب وسائل الإعلام المرأة الجماعات الدينية الدول الأفريقية الجزرية رؤساء الدول والحكومات السابقون مشاورات عن طريق الإنترنت	**هيئات الاتحاد الأفريقي** البرلمان الأفريقي لجنة مكافحة الفساد المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
الاجتماعات الوزارية السياحة العلم والتكنولوجيا الشؤون المالية و التنمية الشؤون الاجتماعية والعمل والعمالة الزراعة الهياكل الأساسية المرأة والشؤون الجنسانية التكامل		**مساهمات متخصصة** منتدى الجامعات الإقليمي لبناء القدرات في مجال الزراعة حملة الدعم والتوعية لتنفيذ إعلان المساواة بين الجنسين في أفريقيا منظمة الوحدة النقابية الأفريقية اتحاد لجان الخدمة العامة الأفريقية رابطة شركات الطيران الأفريقية المؤسسة الأفريقية للحياة البرية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية مؤسسة التراث الثقافي الأفريقي منتدى المرأة الأفريقية للأعمال التجارية منتدى الشباب للأعمال التجارية اللجنة الفنية المشتركة لخطة عام ٢٠٦٣ (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والنيباد)
الأطر القارية ٥٥ إطارا قائما		
الخطط الإقليمية ٧ أطر	**الخطط الوطنية** ٣٣ دولة من الدول الأعضاء	

٣٥- وبالإضافة إلى المشاورات، قدمت ١٤دولة من الدول الأعضاء تعليقات مكتوبة على خطة عمل ٢٠٦٣، وأدمجت هذه التعليقات في وثائق الخطة.

٣٦- ومن المعتزم إجراء مشاورات إضافية على الصعيد القاري في المجالات التالية: الصناعة التحويلية، والصناعة، والتجارة والاستثمار؛ ورأس المال البشري (الصحة، والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار، التعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات)؛ والحوكمة، والديمقراطية، والسلام والأمن؛ والتنمية الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك المرأة والشباب؛ والزراعة والاقتصاد الأزرق والبيئة؛ والتكامل والهياكل الأساسية (النقل، والطاقة والاتصالات). ومن المقرر أن تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية باستعراض إطار النتائج واعتماده وكذلك ترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم المقترحة، وإستراتيجية التمويل والشراكة، فضلا عن إستراتيجية الاتصالات وتنمية القدرات المتوخاة لخطة السنوات العشر الأولى.

باء- التحديات

٣٧- على الرغم من المشاورات المكثفة التي جرت لحشد الدعم لخطة عام ٢٠٦٣، لا يزال هناك عدد من التحديات. وأول هذه التحديات هو أن مستوى وعي أصحاب المصلحة وعامة الجمهور بشأن الخطة لا يزال متدنياً. ولا بد من توسيع نطاق المشاورات ورقعتها لشحذ الوعي بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وتعبئة التأييد لها. ثانيا، لا تزال مهمة مواءمة خطة عام ٢٠٦٣ مع الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية تمثل تحديا، خاصة بالنسبة للبلدان والمناطق التي لا تتوافق فيها دورة التخطيط مع الخطة. ثالثا، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، فإن المنحى العام لعمليات التخطيط في أفريقيا هو أن تتجه من الأعلى إلى الأسفل وأن لا تنطوي إلا على مشاركة ضئيلة جدا من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية. وفي بعض الحالات، جوبهت مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية بالرفض، وخاصة في مرحلة التخطيط، الأمر الذي يعود جزئيا إلى تصور أن هذه المنظمات مرتبطة بالحكومات الغربية. وعليه، فإن تعزيز المنظمات غير الحكومية المحلية يُعد أمرا ضروريا لضمان أن تعكس هذه المنظمات بصدق حقيقة تطلعات مجتمعاتها المحلية وتضطلع بدور محرك التنمية على الصعيد المحلي.

٣٨- ونظرا لتزايد التركيز على تعبئة الموارد المحلية والشراكات، فإن تقوية دور القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية يُعد أمرا لا غنى عنه. إلا أن القطاع الخاص في أفريقيا، تاريخيا، لم يكن شريكا نشطا في تصميم وتنفيذ الأطر الإنمائية. وسيتضح في مقبل الأيام مدى تبنِّي جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، للخطة ومشاركتهم في تنفيذها. وسوف تعتمد التعبئة الناجحة جزئيا على مدى انفتاح عملية التشاور وتقبلها لوجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة ومقدرتها على التوفيق بين الآراء المفرطة في التباين.

جيم – القضايا المطروحة للمناقشة

٣٩- تشمل القضايا المطروحة للمناقشة ما يلي:

(أ) ما هي استراتيجيات الاتصال التي يمكن اتباعها لضمان رفع مستوى الوعي بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وتشجيع أصحاب المصلحة والجمهور على المشاركة في صياغتها؟ وعلى وجه الخصوص، ما الذي يمكن فعله لكفالة المشاركة النشطة للقطاع الخاص في تصميم خطة عام ٢٠٦٣ وتنفيذها؟

(ب) سوف تكون للقضايا المتعلقة بإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية وخطط العمل العالمية مثل مفاوضات تغير المناخ الجارية حاليا والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ آثار على خطة عام ٢٠٦٣. فما هي الآليات القائمة للتخاطب مع المجتمع العالمي لكفالة أن يصبح هيكل الحوكمة العالمي مواتيا لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؟

(ج) ما هي الاستراتيجيات القائمة لتعبئة المجتمع العالمي لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؟

(د) كيف يمكن للحكومات الوطنية تعزيز تنمية منظمات المجتمع المحلي ورفع قدراتها لكفالة المشاركة الملموسة للمجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؟

(هـ) لقد ركزت المشاورات حتى الآن على خطة عام ٢٠٦٣. فما هي آليات التشاور القائمة لتيسير إقامة روابط بين خطة عام ٢٠٦٣ والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية؟

(و) ما هي الأدوار المحددة التي ينبغي أن تضطلع بها الهيئات القارية، بما فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، في مرحلتي التعبئة للخطة وتنفيذها؟

(ز) كيف يمكن تحسين مستوى وعي الجمهور الأفريقي وقاعدة معرفته بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى، سعيا لضمان إحساسه بالارتباط بالعملية ونتائجها؟

(ح) كيف يمكن تعبئة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية الأخرى والقطاع الخاص لدعم الحكومات في إدماج خطة عام٢٠٦٣ بصفة عامة وخطة السنوات العشر الأول على وجه الخصوص؟

(ط) ما هي منابر وقنوات الاتصال الرئيسية التي يمكن إنشاؤها لإشراك الجمهور على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع إستراتيجية الاتصالات لخطة عام ٢٠٦٣؟

خامسا: التمويل والشراكات

٤٠- لا مغالاة في التشديد على أهمية تأمين التمويل لتنفيذ الخطة الإنمائية للقارة. فأفريقيا بحاجة إلى دعم مالي لتحقيق تطلعاتها وتنفيذ البرامج القارية ذات الأولوية (مثل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وخطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، وخطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والرؤية الأفريقية في مجال التعدين، وإعلان واغادوغو، ومنظومة السلم والأمن الأفريقية)، التي تشكل جزءا من خطة عام ٢٠٦٣.

٤١- وعلى الرغم من الالتزامات المختلفة التي قطعها الشركاء الإنمائيون فيما يتصل بالمعونة، فواقع الأمر هو أن المعونة لا تزال تعتمد على أولويات المانحين، وهي أولويات قابلة للتغير؛ إلى جانب ذلك، فإن المعونة لا تزال مشروطة في أحيان كثيرة ويصعب الحصول عليها في بعض الأحيان بعد توقيع اتفاق التمويل. كما أن مشهد تمويل التنمية الأفريقي يتسم بظهور جهات فاعلة جديدة مثل ما أصبح يعرف بمجموعة ''البريكس'' (البرازيل والاتحاد الروسي والهند وجمهورية الصين الشعبية وجنوب أفريقيا) وغيرها من الشركاء الثنائيين مثل ماليزيا، بالإضافة إلى البلدان المانحة التقليدية، ومن أهمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ومن منظور تمويل الدين، أدى تحسن سبل الوصول إلى رأس المال الدولي وسوق السندات الأوروبية إلى زيادة طفيفة في مستوى الدين العام للمنطقة بصفة عامة ليصل إلى ٣٤،٢ في المائة من النتائج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤)، وهو مستوى، رغم اعتداله، إلا أنه يستدعي الحيطة بالنظر إلى أزمة الديون الخارجية التي عرفتها أفريقيا في الماضي.

٤٢- ولا تزال إيرادات الضرائب تدعم معظم النفقات المتكررة للقارة واحتياجاتها الاستثمارية. ففي عام ٢٠١٣ مثلا، بلغت معدلات الادخار ١٩،٤ في المائة ووصلت معدلات الاستثمار إلى ٢٣،٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١]. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه المعدلات آخذة في الزيادة، إلا أنها لا تزال الأدنى من بين جميع المناطق النامية نظرا لتدني مستوى تعميم الخدمات المالية. وفضلا عن ذلك، فإن المستوى المتزايد لمدخرات القارة المؤسسية (الصناديق التقاعدية، وصناديق التأمين، واحتياطيات النقد الأجنبي للمصارف المركزية، وصناديق الثروة السيادية) لم تبدأ حتى الآن في دعم الاحتياجات التمويلية الضخمة للقارة نظرا لتضافر عاملي تدني مستوى تنمية سوق رأس المال، وتعاظم الإحساس بالمخاطر الداخلية والقيود التنظيمية المتصلة بالاستثمار في الأوراق المالية الأفريقية. وثمة تطور آخر جدير بالملاحظة هو الدور الهام لتحويلات الأفريقيين في المهجر كمصدر محتمل للتمويل، إلى جانب مدخراتهم واستثماراتهم العابرة للحدود والقائمة فيما بين البلدان الأفريقية، التي أصبحت تكتسي المزيد من الأهمية في المشهد التمويلي للقارة.

[١] بلغ معدل عائد الاستثمار في القارة نسبة ٢١،٧ في المائة في سنة ٢٠١٢.

٤٣ – وعلى ضوء ذلك، فقد دعا أصحاب المصلحة الأفريقيون لزيادة التركيز على تعبئة الموارد المحلية في خطة عام ٢٠٦٣. والأساس المنطقي للتركيز على تعبئة الموارد المحلية ناشئ عن الرغبة في تحقيق نمو مستدام وخفض معدلات الفقر، والحاجة إلى إيجاد حيز سياسات ينطوي على ملكية محلية حقيقية وتنوع قطري.

٤٤- واستنادا إلى ما تقدم، وفي إطار خطة تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، قام فريق الاتحاد الأفريقي التقني المعني بخطة عام ٢٠٦٣ بوضع خطة شاملة لتمويل الخطة وتعبئة الموارد المحلية. وفيما يلي العناصر الرئيسية لهذه الإستراتيجية:

ألف- احتياجات تمويل خطة عام ٢٠٦٣

٤٥- لقد نشأت عن خطة عام ٢٠٦٣ احتياجات تمويلية كبيرة، وخاصة في مجالات التكامل الإقليمي؛ والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ والهياكل الأساسية؛ والعلم والتكنولوجيا والتصنيع القائم على الابتكار وتجهيز الموارد المحلية؛ والزراعة والأمن الغذائي والاستدامة البيئية؛ والصحة والتغذية؛ والتحصيل التعليمي والعلم والتكنولوجيا والتعليم القائم على الهندسة والرياضيات؛ والبحث ومراكز الامتياز؛ والنمو الشامل للجميع والمستدام، بما في ذلك دعم مزاولة المرأة والشباب للأعمال الحرة. وتشمل المجالات الأخرى التي تحتاج إلى التمويل: السلم، والأمن، وحقوق الإنسان والاستقرار الإقليمي؛ والهوية الثقافية؛ وبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وهيئاته والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

٤٦- وينبغي تمويل خطة عام ٢٠٦٣ بطائفة متنوعة من الوسائل منها المنح الصافية، وموارد المساعدة التقنية، والموارد ذات الأثر الاجتماعي، والقروض التساهلية، والقروض التجارية القائمة على سعر السوق، والأسهم الخاصة وأدوات السوق الأخرى، والاستثمار المباشر الأجنبي واستثمار القطاع الخاص في حافظات الأسهم (الدين والسندات والأسهم الخاصة وأوراق مالية أخرى).

باء – الإطار المفاهيمي والأساس المنطقي للتركيز على تعبئة الموارد المحلية

٤٧- تشير تعبئة الموارد المحلية إلى المدخرات والاستثمارات التي تقوم بها الأسر المعيشية والشركات المحلية، والحكومات. ولا يعاني هذا النوع من الموارد من العيوب التي يعرفها الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية التي ترتبط بأهداف المستثمرين الأجانب والجهات المانحة. غير أنه يطرح أيضا تحديات واضحة بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية التي قد تجد في جذب الموارد الخارجية الخيار الأسهل.

٤٨- وعلى المدى الطويل، لا يمكن عادة للموارد الخارجية أن تلبي أكثر من نسبة صغيرة من احتياجات الاستثمار الإجمالية لأي بلد، ولا يمكنها القيام بذلك على نحو مستدام وقابل للتنبؤ (كلبير وبوشان، ٢٠١٠). وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الأفريقية لديها احتياجات استثمارية خاصة في المجالات ذات الأولوية التي عادة ما لا تلبِّيها الموارد الخارجية، مثل القطاع الزراعي. ورغم الأهمية البالغة للزراعة بالنسبة إلى السوق المحلية والأمن الغذائي الوطني، إلا أن هناك ميلا بين المستثمرين الأجانب إلى منحها قدرا ضئيلا من الأولوية مقارنة باستخراج الموارد الطبيعية والتعدين، والتصنيع والسياحة.

٤٩- وفي الوقت الذي لا تغطي فيه تعبئة الموارد المحلية جميع تحديات التمويل ذات الصلة بخطة عام ٢٠٦٣، فإنها من المأمول أن تساهم على الأقل بنسبة ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من إجمالي التمويل. ومن المفروض أن تغطي آليات التمويل التقليدية، من قبيل الأسواق المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، النسبة المتبقية.

جيم- تحديات تمويل خطة عام ٢٠٦٣ من خلال تعبئة الموارد المحلية

٥٠- لا يعد تمويل خطة عام ٢٠٦٣ من خلال تعبئة الموارد المحلية مجرد مسألة حشد للموارد المالية المنتجة محليا؛ ولكنه مسألة تتعلق أيضا بكيفية تعزيز تلك الموارد واستخدامها لتمويل الاستثمارات المنتِجة؛ والتجارة؛ والتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع والمستدامة؛ والسلم والأمن والاستقرار الإقليمي؛ وما تعلق بالاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الأفريقية من حوكمة وتنسيق وإدارة السياسات والبرامج ومواءمتها في إطار الخطة.

٥١- وبعبارة أخرى، فإن أفريقيا ليست بحاجة إلى الأموال فحسب، بل تحتاج أيضا إلى وسائل أكثر فعالية وشمولية لتوجيه الأموال (بما في ذلك المؤسسات المالية، والأسواق، والأدوات المالية والخدمات المالية) إلى حيث يمكن أن تكون أكثر فعالية، وهي المجالات التي لا يغطيها السوق حالياً.

دال- إستراتيجية تمويل خطة عام ٢٠٦٣

٥٢- تركز إستراتيجية تمويل خطة عام ٢٠٦٣ على أربعة أبعاد هي: البيئة المواتية؛ وتعبئة الموارد المحلية؛ والوساطة المالية؛ والحصول على التمويل.

١- البيئة المواتية

٥٣- ينبغي أن يُدرك واضعو السياسة الأفريقيون بشكل خاص حقيقة ما لعدم اليقين في الاقتصاد الكلي من آثار كبيرة من حيث جدوى استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى وضع سياسة شاملة وإطار مؤسسي لضمان استيفاء الشروط الداخلية اللازمة لتعبئة الموارد المحلية، وهو ما من شأنه أن يكفل إمكانية:

(أ) تعبئة المدخرات المحلية (في القطاعين العام والخاص)؛

(ب) زيادة الإيرادات الضريبية

(ج) المحافظة على مستويات كافية من الاستثمار (في القطاع العام والقطاع الخاص) من خلال العمل على جانبي العرض والطلب معا؛

(د) زيادة قدرة الأسواق المحلية أو إنشاء أسواق محلية حيث لا توجد أو حيث تكون صغيرة جدا (بما في ذلك الأسواق المالية)؛

(هـ) مكافحة الفساد على جميع المستويات؛

(و) زيادة القدرات البشرية، لاسيما في مجال السياسات والقدرات التنظيمية، ولكن أيضا من حيث المواهب وتطوير الخبرات في مجال الخدمات المالية التقليدية والمتخصصة (السندات، وتمويل المشاريع، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والهياكل الأساسية، والشراكة المالية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتمويل النفط والغاز والمعادن، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل المتناهي الصغر).

٥٤- وعلاوة على ذلك، تتطلب بعض الإصلاحات شروطا مسبقة في النطاق الأوسع للبيئة الاقتصادية والسياسية التي بدونها ستكون غير فعالة أو لا تحقق الأثر المطلوب. ويعد التعجيل بعملية التكامل الإقليمي من خلال تجسيد تنفيذ برنامج الحد الأدنى للتكامل عن طريق إنشاء صندوق التكامل الأفريقي أحد هذه الشروط المسبقة.

٢- تعبئة الموارد المحلية

٥٥- سيتطلب الحشد الشامل للموارد المالية ما يلي:

(أ) زيادة الموارد العامة والمالية من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة؛

(ب) تعبئة المدخرات، بزيادة عدد فروع المصارف ودورِ القطاع غير الرسمي والتمويل المتناهي الصغر؛

(ج) تعميق أسواق رؤوس الأموال والقطاعات المالية؛

(د) اتخاذ تدابير للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وهروب رؤوس الأموال ولمكافحة الفساد؛

(هـ) تعبئة التحويلات المالية وموارد الأفريقيين في المهجر؛

(و) تعبئة الريع المحصل من الموارد والرفع من مستواه؛

(ز) فرض ضريبة تضامن على موارد القطاع الخاص؛

(ح) وضع الأطر الكفيلة بتيسير تعبئة موارد استثمارات القطاع الخاص الأفريقي، سواء المحلية منها أو تلك العابرة للحدود، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وتيسير الاستثمارات.

٣- الوساطة المالية

٥٦- ينبغي للجهود والإجراءات أن تركز أولا وقبل كل شيء على تنفيذ الوسائل الرئيسية التي اقترحها مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي في مجال تعبئة الموارد المحلية وهي:

(أ) صندوق الهياكل الأساسية ''أفريقيا ٥٠'' (مصرف التنمية الأفريقي)، الذي يهدف إلى تمويل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وغيره من مشاريع الهياكل الأساسية؛

(ب) المرفق الأفريقي لضمان الائتمان، وهو مرفق للضمان وتقاسم المخاطر موجه لتعزيز الجدارة الائتمانية لمُصْدِري السندات الأفريقيين وغيرهم من المقترضين؛

(ج) مصرف الاستثمار الأفريقي ومرفق تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛

(د) الصندوق الأفريقي للتكامل، وهو مرفق يهدف إلى تنفيذ برنامج الحد الأدنى للتكامل بغية تحقيق المنطقة القارية للتجارة الحرة.

(هـ) صندوق المرأة الأفريقية، الهادف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛

٥٧- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في التدابير المحددة التالية:

(أ) وضع إطار من شأنه التشجيع على إقامة شراكات قوية بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

(ب) رفع مستوى المؤسسات المالية الإقليمية المعنية بالتنمية والمؤسسات المصرفية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر وبناء قدراتها؛

(ج) تعميق وتوسيع أسواق رأس المال والمؤسسات والمنتجات (أسواق السندات الوطنية والإقليمية، وأسواق الأوراق المالية الوطنية والإقليمية، وآليات التأمين من المخاطر السياسية وغيرها من آليات الحد من المخاطر)؛

(د) إنشاء مؤسسات متخصصة في تقديم الخدمات والخبرات المالية (الخدمات المصرفية الاستثمارية، وتمويل المشاريع، والأسهم الخاصة، ورأس مال المخاطرة، والوساطة، وإدارة الاستثمار)؛

(هـ) تعزيز إعداد خطط التمويل والبرامج المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولصناديق ريادة الأعمال الخاصة بالشباب والمرأة؛

(و) تطوير الخبرات في مجال الخدمات المالية الخاصة بصناعات محددة (قطاع النفط والغاز والمعادن، والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والهياكل الأساسية، والابتكار، والزراعة، والصناعة التحويلية والخدمات)؛

(ز) تعزيز الاستثمار بين البلدان الأفريقية من خلال سياسات واتفاقيات إقليمية مواتية في مجال الاستثمار؛

(ح) التوجيه والاستخدام الكفء للأموال غير التجارية من خلال وسائل من قبيل البرامج والصناديق الاستئمانية القائمة على الأداء (مثل صندوق التكامل الأفريقي، والصندوق الاستئماني الذي تدعمه مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والصندوق الاستئماني لدعم الحوكمة السياسية)؛

(ط) تعزيز إدارة المشاريع، وقدرات المساعدة التقنية والاستيعاب لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وهيئة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد من خلال اعتماد ركائز أساسية على أساس النموذج المستخدم لدى الاتحاد الأوروبي.

(ي) الاستفادة القصوى من الإدارة المالية وإدارة المشاريع وقدرات الدول الأعضاء على الاستيعاب.

٤- الحصول على التمويل

٥٨- من أجل تيسير الحصول على التمويل ينبغي النظر في التدابير التالية:

(أ) تهيئة الظروف الإطارية التي تتيح بيئة استثمارية مواتية لتطوير الصناعة المالية، والشراكات بين القطاع العام والخاص، والهياكل الأساسية، والتمويل، والصيرفة والتمويل المتناهي الصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(ب) إنشاء ما يلزم من صناديق تنمية المشاريع، وتمويل فجوات مقومات الاستمرارية، وصناديق رؤوس الأموال، والمرافق ذات الأموال المختلطة لمعالجة درجة الاستعداد في جانب الطلب (إمكانية الحصول على التمويل المصرفي، واستعداد الشركات والمشاريع للاستثمار)؛

(ج) إنشاء الهياكل الأساسية في مجال المعلومات المالية، بما في ذلك تصنيف البلدان والشركات، والمحللون، ومعايير حوكمة الشركات، والمعايير المحاسبية، ومكاتب الائتمان، وسجلات الضمانات؛

(د) تطوير الخبرات والقدرات التقنية في مجال الاستشارات المالية، والهيكلة المالية والمفاوضات المالية؛ ومعالجة إخفاقات السوق في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تمويل دورة حياة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل الموجه نحو صناعة محددة)؛

(هـ) إنشاء مرافق لتقاسم المخاطر.

٥٩- ومن بين التدابير الأخرى المواتية والمكملة لدعم خطة تعبئة الموارد المحلية التي ينبغي النظر فيها ما يلي:

(أ) الاستفادة من الشراكات الإستراتيجية؛

(ب) الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتمويل بشروط ميسرة ومرافق التمويل التجاري؛

(ج) الاستعانة بفرص التمويل التي تقدمها بلدان مجموعة البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) وغيرها من البلدان الناشئة؛

(د) تعزيز الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية بشروط أفضل.

هاء- المتطلبات من المهارات والقدرات التقنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣

٦٠- من المنظور الأفريقي، يَفترض التوجيه الفعال للموارد المالية المحددة نحو الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي توافر الخبرات والمهارات التقنية أيضا عبر القطاعات المختلفة للسوق المالية وصناعة الخدمات المالية. ويعني تعميق السوق المالية في أفريقيا أيضا توافر هذه المستويات من الخبرة والمهارات التقنية في جميع أنحاء القارة. والأمر لا يتعلق بمسألة امتلاك الخبرة في مجالات التمويل على نطاق واسع والخدمات الاستشارات المالية فحسب، بل إنه يتعلق أيضا بوجود مجموعة كبيرة من المهنيين الأفريقيين القادرين على هيكلة وتنفيذ مؤسسات صغيرة ومتوسطة فعالة وغيرها من البرامج والحلول، وقدرة الهيئات الأفريقية القارية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك الحكومات، على طلب المنح والمساعدات التقنية وغيرها من الموارد المالية الميسَّرة وإدارتها بفعالية وشفافية.

٦١- وقد أُطلقت المبادرة الأفريقية للأسواق المالية في عام ٢٠٠٨، وهو مشروع لمصرف التنمية الأفريقي ويتسم بأهمية بالغة في تعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية في الجانب التشغيلي لصناديق الأسهم الخاصة وأسواق السندات. وترمي المبادرة إلى المساهمة في تطوير وتعميق الأسواق المالية المحلية في أفريقيا، ومن ثم المساهمة في تعبئة الموارد المحلية عن طريق زيادة توافر خيارات التمويل. وتتكون المبادرة من قاعدة البيانات الأفريقية للأسواق المالية وصندوق السندات المحلية الأفريقي.

واو – إطلاق إستراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية لخطة عام ٢٠٦٣ وتنفيذها

٦٢- طرحت مقترحات أولية لإطلاق إستراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية لخطة عام ٢٠٦٣ وتنفيذها. غير أن الطابع المعقد للوضع وتعدد أصحاب المصلحة المعنيين يستدعي إجراء مزيد من المشاورات بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووزارات المالية، والمنظمات المالية التابعة للقطاع الخاص، والمصارف، ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وشركات التأمين، ومؤسسات تمويل التنمية، وصناديق رؤوس أموال المجازفة، ورابطات الأسهم الخاصة، والمنظمات والهيئات النقدية والمعنية بأسواق الأوراق المالية وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

زاي- الشراكات

٦٣- عقد الاتحاد الأفريقي عددا من الشراكات الإستراتيجية لدعم عملية التنمية لديه، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي)، وأمريكا الجنوبية (منتدى التعاون بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية)، والصين (منتدى التعاون بين أفريقيا والصين)، واليابان (مؤتمر طوكيو الدولي بشأن تنمية أفريقيا)، والولايات المتحدة، وجامعة الدول العربية، والهند (قمة منتدى أفريقيا والهند)، وتركيا (قمة التعاون بين أفريقيا وتركيا)، وجمهورية كوريا (منتدى أفريقيا وكوريا).

٦٤- وفي الوقت الذي أدى فيه التنفيذ المتفق عليه لخطط العمل، في ظل مختلف الشراكات، إلى بعض الفوائد، فإن هناك أوجه قصور في إدارة جميع الشراكات، لاسيما تلك التي تتسم بإمكانات عالية. وتشمل التحديات التي تطرحها إدارة الشراكات الإستراتيجية ذات الإمكانات العالية نقص القدرات المالية والتقنية. ومع ذلك، فإنه حسب رأى الشركاء ورغم ما يبدو عليه العرض من أهمية في الوثائق الختامية، لم يُسفر سوى شراكتين عن منجزات صيغت على شكل شروط ''ذكية'' تمكّن الطرفين من رصد التنفيذ. ومن ثم، فإنه من أجل المضي قدما لا بد للاتحاد الأفريقي من النظر في عدد من الإجراءات الكفيلة بالاستفادة القصوى من شراكاته الإستراتيجية.

٦٥- وهناك ثلاثة معايير يمكن أن يستخدمها الاتحاد الأفريقي لتصنيف الشراكات الإستراتيجية بوصفها شراكات ذات إمكانات عالية أو متوسطة أو منخفضة. وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

(أ) اتساقها مع خطة السنوات العشر الحالية النابعة من خطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) حجم ونطاق العرض المالي، والآثار المحتملة القادرة على إحداث التحول المنصوص عليها في الوثيقة الختامية أو خطة العمل من حيث المساعدة التقنية، والتجارة والاستثمار، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا، وبرنامج دعم الزراعة والاستثمار الاجتماعي؛

(ج) الطبيعة ''الذكية'' للنواتج المستخلصة من الشراكات.

٦٦- وبناء عليه، فإن للاتحاد الأفريقي خمسة شركاء استراتيجيين ذوي إمكانات عالية ينبغي إيلاؤهم اهتماماً خاصاً نظرا للفوائد التي يحتمل أن يقدموها لأفريقيا في إحداث التحول؛ وهناك ثلاثة شركاء ذوو إمكانات متوسطة، وهناك ما بين ثلاثة وخمسة شركاء من ذوي الإمكانات المتدنية أو ليست لديهم إمكانات في الوقت الحالي في المساهمة في إحداث التحول.

٦٧- ولكي تستفيد أفريقيا لأقصى حد من استغلال الإمكانات الكاملة لشراكاتها الرئيسية الخمس، يجب على الاتحاد الأفريقي:

(أ) صياغة سياسة شراكة إستراتيجية؛

(ب) إنشاء صندوق شراكة إستراتيجية تساهم فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

(ج) تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني واللوجستي والمالي لمهمة إدارة الشراكات التي تضطلع بها مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

(د) توضيح نموذج تنفيذ البرامج القارية المختلفة (برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، و خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، والرؤية الأفريقية في مجال التعدين، وخطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ومبادرة تنمية الأعمال التجارية- الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا) وذلك لتيسير التعاون القائم على النتائج مع الشركاء الاستراتيجيين؛

(هـ) تحسين مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في عملية الشراكة مع أفريقيا والتنسيق فيما بينهم، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني.

٦٨- وهناك حاجة إلى تعميق الاستفادة المفضية إلى التحول من جميع الشراكات الإستراتيجية الرئيسية من خلال مواءمتها مع أولويات خطة عام ٢٠٦٣، في مجالات التصنيع ونقل التكنولوجيا، وتطوير التجارة والصادرات فيما بين البلدان الأفريقية، وتطوير القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير الأسواق المالية، والتنمية الاجتماعية المستدامة وتعبئة الموارد المالية المحلية.

٦٩- ويمكن أن يتحقق هذا الأمر من خلال التركيز على الأولويات الكبرى وتحديد مكامن القوة الدافعة (أي التحول الاقتصادي من خلال التصنيع؛ والهياكل الأساسية؛ والصناعات التحويلية؛ والصناعات الزراعية؛ وقطاع النفط والغاز والمعادن؛ والخدمات عبر النقل الحقيقي للتكنولوجيا؛ وإجراء إصلاحات لتطوير القطاع الخاص وإيجاد منتديات أعمال متكاملة من خلال التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتطوير الصادرات، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية؛ والنمو المستدام والشامل للجميع؛ والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية؛ وتطوير المحتوى المحلي والمعالجة الأولية

للموارد المعدنية). وهذا من شأنه أن يجعل الشراكات تنصبُّ على الأولويات الحالية التي يمسك فيها أصحابها بزمام الأمر ويكفل استمرار أهميتها.

حاء- القضايا المطروحة للمناقشة

٧٠- فيما يتعلق بموضوع التمويل، هناك حاجة إلى النظر في المسائل التالية:

(أ) ما هي المؤسسات وأصحاب المصلحة الرئيسيون الذين ينبغي تعبئتهم وإشراكهم في تنفيذ إستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية المنبثقة عن خطة عام ٢٠٦٣؟ وكيف سيكون توزيع الأدوار والمسؤوليات فيما بينهم؟

(ب) ما هي الترتيبات المؤسسية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين التي ينبغي وضعها لتيسير التنفيذ والإشراف والرصد والتقييم وإعداد التقارير؟

(ج) ما هي خطة إطلاق وتنفيذ إستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية؟ وما هي إجراءات خطة الإطلاق والتنفيذ على المدى القصير و المتوسط والطويل؟

(د) ما هي المتطلبات من الموارد المالية والبشرية؟ وكيف يمكن تأمين المتطلبات المالية بشكل مستدام من مصادر التمويل المختلفة؟

المراجع

African Development Bank (2011). *African Economic Outlook 2011: Africa and its emerging partners*. Available from http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Media_Embargoed_Content/EN-AEO_2011_embargo%206%20Juin.pdf.

African Development Bank, Organization for Economic Cooperation and Development and United Nations Development Programme (2010). *African Economic Outlook 2010: public resource mobilization and aid in Africa*. Available from https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=21&menu=494.

African Development Bank, Organization for Economic Cooperation and Development and United Nations Development Programme (2014). *African Economic Outlook 2014: global value chains and Africa's industrialization*. Available from http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/aeo/2014/PDF/E-Book_African_Economic_Outlook_2014.pdf.

African Union Commission (2014a). *Agenda 2063: the Africa we want*. Available from http://agenda2063.au.int/en/sites/default/files/agenda2063_popular_version_05092014_EN.pdf.

African Union Commission (2014b). *African Agenda 2063*. Newsletter issue No. 1, May 2013–January 2014. Available from http://agenda2063.au.int/en/events/african-agenda-2063-newsletter-issue-no1-may-2013-january-2014.

مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠١٤ ج): التقرير المرحلي عن أجندة ٢٠٦٣ يوليو- ديسمبر ٢٠١٤.

مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠١٤ د): تقرير المفوضية عن إعداد أجندة ٢٠٦٣ خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي ٢١-٢٨ يناير ٢٠١٤.

مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠١٣) : زيادة الموارد لتمويل أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥: ملخص المائدة المستديرة للخبراء المنعقدة في جوهانسبرج، http://www.endpoverty2015.org/wp-content/uploads/2013/04/Financing-the-Post-2015-Development-Agenda.pdf.

Besley, T. and T. Persson (2010). State capacity, conflict, and development. Econometrica, vol. 78, issue 1. Available from http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.3982/ECTA8073/abstract.

Commonwealth Secretariat (2014). Pension funds and private equity: unlocking Africa's potential. Available from http://www.mfw4a.org/fileadmin/data_storage/documents/other-internal-documents/Pension_Funds_and_Private_Equity_Unlocking_Africa_s_Potential_2014_File_....pdf.

Culpeper, R. and A. Bhushan (2008). Domestic resource mobilization: a neglected factor in development strategy. Available from http://r4d.dfid.gov.uk/PDF/Outputs/ProPoor_RPC/60667_Background_Paper.pdf.

Economic Commission for Africa (2012). ECA press release 129/2012: Report blames multinationals for illicitly transferring most of the $1.5 trillion made in Africa each year. Available from http://www1.uneca.org/ArticleDetail/tabid/3018/ArticleId/1671/Report-blames-multinationals-for-illicitly-transferring-most-of-the-1-5-trillion-made-in-Africa-each-year.aspx.

Economic Commission for Africa (2014a). Economic development planning in Africa: 50 years of experience.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: تعبئة الموارد المحلية: ورقة المسائل المطروحة المعروضة على منتدى التنمية الأفريقي التاسع، موجودة على الموقع http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ADF/ADFIX/adf_ix-issues_paper_1-domestic_resource_mobilization-arb.pdf

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠١٢) : تقرير مرحلي عن تنفيذ توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية المقدم لاجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

Economic Commission for Africa and NEPAD Planning and Coordinating Agency (2014). Mobilizing domestic financial resources for implementing NEPAD national and regional programmes and projects: Africa looks within.
Ernst and Young (2014). EY's attractiveness survey: Africa 2014. Available from http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-attractiveness-africa-2014/$FILE/EY-attractiveness-africa-2014.pdf.

Ministry of the Economy, Planning and Regional Development (2009). Cameroon Vision 2035. Working paper.

National Planning Authority (2010). Uganda Vision 2040.

North-South Institute (2010). Domestic resource mobilization in Africa: an overview. Available from http://www.nsi-ins.ca/wp-content/uploads/2012/10/2010-Domestic-Resource-Mobilization-in-Africa-An-Overview.pdf.

Organization for Economic Cooperation and Development (2012). Perspectives on global development 2012: Social cohesion in a shifting world. Available from 10.1787/persp_glob_dev-2012-en.

Organization for Economic Cooperation and Development (2014). Public financial management: an overview. Available from http://www.oecd.org/dac/effectiveness/pfm.htm.

Ohiorhenuan, J. (2011). Enhancing growth and employment in Africa through South-South cooperation.

Todaro, M. and S. Smith (2006). Economic development. Ninth edition. London: Pearson Addison Wesley.

United Nations Conference on Trade and Development (2014). World Investment Report 2014. Investing in the SDGs: an action plan. Geneva.

United Nations Development Programme (2008). What is South-South cooperation? Available from http://ssc.undp.org/content/ssc/about/what_is_ssc.html

United Nations Millennium Campaign Africa and United Nations Development Programme Regional Service Centre for Africa (2013). Structural transformation and the challenge of financing Africa's post-2015 development agenda. Nairobi.

World Trade Organization (2015). Statistics database. Available from http://stat.wto.org/Home/WSDBHome.aspx?Language=E.